

ميليشيات حكومة السراج تُغطي خسائرها بتصعيد ميداني

مُرتزقة أردوغان يتساقطون في محيط طرابلس والجيش الليبي يحتفظ بجثث 4 جنود أترك



الارتباك يشنت قوات السراج

البشرية والمادية الفادحة، لم يتردد الطاهر الغرابلي، المسؤول العسكري للجماعة الليبية المقاتلة، ورئيس ميليشيا المجلس العسكري لصبرانة في انتقاد حكومة السراج. وقال الغرابلي "نحن بحاجة إلى المزيد من الأسلحة والذخائر لإبعاد الخطر عن طرابلس، لكن للأسف إدارة المعركة اليوم لدينا مهزوزة جدا جدا".

وتعكس هذه الانتقادات حجم الارتباك والنقص في صفوف الميليشيات الموالية لحكومة السراج، ومع ذلك، اعتبر المحلل السياسي الليبي، صلاح البكوش، أن الموقف الميداني "مُرشح للتصعيد، وما يحدث من اشتباكات دليل على ذلك".

عبر الهلال الأحمر الليبي، ومن جهته، كشف اللواء أحمد المسماري، الناطق الرسمي باسم الجيش الليبي، أن عناصر من الجنود الأتراك حاولت شن هجوم على أفراد الجيش الليبي الذين صدوا الهجوم، حيث تم تدمير مدرعة تركية من نوع آي سي في 15، حاولت خرق الخطوط الدفاعية للجيش.

وفيما أكد المسماري، أن الجيش الليبي يحتفظ بجثث الجنود الذين كانوا بداخل تلك المدرعة، كشفت تقارير إعلامية ليبية عن مقتل 6 عناصر من المرتزقة السوريين خلال الاشتباكات التي جرت في محور عين زارة بجنوب العاصمة طرابلس، وعلى وقع هذه الخسائر

للجيش الليبي، وكبدتها خسائر فادحة في الأرواح والعقاد. وشملت تلك الخسائر، الجنود الأتراك، والمرتزقة السوريين الذين تواصلت تساقطهم تباعا في محيط العاصمة طرابلس، حيث أكد اللواء بربوك الغزوي، أمر مجموعة عمليات المنطقة الغربية، أن الجيش الليبي "يحتفظ بأربع جثث لجنود أترك وقيادي سوري".

وأوضح أن "الجنود الأتراك قتلوا في محور عين زارة، بينما توفي القيادي السوري متأثرا بإصابته البليغة بعد أسره رغم محاولات إسعافه". كما لفت إلى أن الجيش الليبي لا يمانع في تسليم جثث الجنود الأتراك إلى ذويهم

دفاع الجيش الليبي في محاور القتال في محيط العاصمة طرابلس، خاصة بعد الخسائر البشرية والمادية التي مُنيت بها خلال اليومين الماضيين.

وبدأت تلك المحاولات عندما سعت ميليشيات حكومة الوفاق المدعومة بجنود أترك، ومرتزقة سوريين، إلى اختراق خطوط محور عين زارة بجنوب العاصمة طرابلس، حيث تصدت لها وحدات الكتبية 127 مُجفلة التابعة

يعكس لجوء الميليشيات الموالية لحكومة فايز السراج إلى التصعيد ضد الجيش الوطني الليبي في طرابلس مدى تضائل هامش خياراتها للحفاظ على الهدنة، مع تضييق الخناق عليها، وهو ما تؤكد أوساط عسكرية، التي أشارت إلى أنها محاولة يائسة للتغطية على خسائرها التي طالت مرتزقة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، الذين زج بهم في المعركة.

الجمعي قاسمي

وانتهكتها الصارخة للهدنة المتفق عليها بين الطرفين برعاية أممية.

وتعتبر تلك الممارسات تحديا واضحا لقرارات المجتمع الدولي، الأمر الذي دفع وزارة الخارجية بالحكومة الليبية في شرق البلاد، إلى دعوة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إلى إدانة تلك الانتهاكات.

وقالت في بيان لها إن "الميليشيات وحكومة الوفاق والمرتزقة الأجنبي مازالوا يمارسون الانتهاكات والجرائم لتحد صارخ للمجتمع الدولي بضربهم للأهداف المدنية والمدنيين في منطقة قصر بن غشير ومدينة ترهونة الأهلة بالسكان".

وشددت في هذا السياق على ضرورة "تفكيك الميليشيات وجمع سلاحها للهاب إلى ليبيا الجديدة، ودولة القانون والمؤسسات التي لا مكان فيها للفوضى والإرهاب والميليشيات والخارجين عن القانون".

وكان الجيش الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر، قد رحب قبل ذلك بالدعوة الدولية لوقف إطلاق النار الإنساني لتمكين السلطات المحلية في ليبيا من مواجهة جائحة فيروس كورونا المستجد، شريطة التزام قوات حكومة الوفاق والميليشيات الموالية لها بذلك.

ورأي مراقبون، أن ميليشيات حكومة الوفاق تحاول استغلال انتشار فيروس كورونا، بالحرب المفتوحة على وباء كورونا، لتحقيق اختراقات ميدانية في خطوط

وتعرضت مواقع الجيش الليبي إلى استهداف بصواريخ غراد، الأمر

الذي يُؤشر إلى أن ميليشيات السراج وقواته ليست لها نية للتوقف عن ممارساتها التخريبية،

احتدام المعارك في محور عين زارة بطرابلس



قانون طوارئ مغربي ضرورة أمنية تحفظ الحريات

يعتبر ضروريا لردع المخالفين الذين يستهترون بحياة الناس وبسلامتهم، ويعرضونهم للخطر. وأشار إلى أنه يتعين على الوكلاء العاملين للملك، جميع محاكم المغرب، تطبيق العقوبات بالحزم بالزام والصرامة الواجبة على جميع الأفعال المرتكبة ابتداء من يوم 24 مارس إلى 20 أبريل المقبل.

وتعليقا على دخول القانون الجزري حيز التنفيذ، أكد استاذ القانون الدستوري رشيد لزيق لـ "العرب"، أن لجوء الحكومة إلى هذا الإجراء يعتبر من الشروط الرئيسية لسيان العقوبات على المخالفين بالنظر لأنه يمس الحريات العامة وذلك بغاية ضمان النظام العام. وإثناء تدخله أمام اللجنة البرلمانية، قال الأمين العام لحزب الأصالة والمعاصرة عبداللطيف وهي إن "المغرب مثل نموذجا في هذه المرحلة والجميع تحمل عبء مسؤوليته في هذه الظرفية، من جيش وشرطة وقوات عامة".

ويهدف هذا القانون إلى وضع الإطار القانوني الملائم لاتخاذ كافة التدابير، في الفترة المصرح بها من أجل التدخل الفوري والعاجل للحيلولة دون تفاقم الحالة الوبائية للمرض، وتعبئة جميع الوسائل المتاحة لحماية حياة الأشخاص وضمان سلامتهم.

وذكر لفتيت بان أكبر إعاقة يمكن أن يقدمها المواطنون لبلدهم هي الالتزام لتسهيل المأمورية، محذرا من أنه في حالة القيام بعكس ذلك، ستكون في حالات كارثية، موضحا أنه لمواجهة هذه الجائحة التي يعرفها العالم، طلب وزير الداخلية من المواطنين تعاونا كبيرا ولكن لا مجال للمقارنة.

وكان الوضع الحرج بإسبانيا وإيطاليا حاضرا أثناء مناقشة هذا القانون داخل اللجنة البرلمانية، الإثنين الماضي، حيث دعا لفتيت، إلى متابعة ما يحدث في هذين البلدين، مؤكدا أن المغرب أمام أفة لم يعيشها، رغم وجود العديد من الكتب التي توثق للأوبئة، ولكن لا مجال للمقارنة.

وأكّد رئيس النيابة العامة، محمد عبد النباوي، أن استعمال التدابير الجزرية المنصوص عليها في القانون،

انتشار وباء كورونا، الذي دفع وزارة العدل خلال الأيام الماضية، إلى تعليق العمل في المحاكم وجدولة القضايا، إلا في الحالات الاستثنائية، تقاديا لانتقال العدوى في الأوساط القضائية.

وكتب مراح، مستغربا في حسابه الخاص على موقع التواصل الاجتماعي "تخلّصوا أن جلسة كريم طابو، الاستثنائية قد تمت جدولتها نهار اليوم (الثلاثاء) ليحاكم في نفس اليوم"، في تلميح إلى انطواء المسألة على ممارسات خفية ونوايا الإيقاع على الرجل رهن السجن، بعدما قضت محكمة العاصمة استنفاد عقوبته نهار اليوم ومغادرته السجن.

وأكد ناشطون في الحراك الشعبي أن إصرار المجلس على جدولة القضية يوم الإثنين، يرمز عن نوايا مبيتة للإيقاع على الرجل رهن السجن، واستباق قرار استنفاد العقوبة المنطوق بها في محكمة العاصمة.

واستعداد مدونون في شبكات التواصل الاجتماعي، سينااريو الوفاة المخيرة للناشط السياسي المعارض كمال الدين فخار، الذي لفظ أنفاسه الأخيرة في سجن غرداية العام نهاية مايو الماضي في ظروف غامضة، وصفها رفيقه ومحاميه صالح دبور بـ "التصفية المتعمدة".

وحدروا من أي سيناريو مماثل يتعرض له طابو، كما حملوا السلطة مسؤولية ما قد يتعرض له.

وكان الإعلامي المعارض محمد محمد تامالت، قد قضى هو الآخر في سجن القليعة غرب العاصمة نهاية 2016، في ظروف غامضة، وصفها آنذاك وزير العدل السابق طيب لوح بـ "العادية" و"اتجامة عن رفض الضحية العلاج المقدم له"، بينما صرح مقربون منه بأنها كانت "تصفية".

العنف والمساس بالدفاع الوطني وسلامة التراب الوطني، مطلع الشهر الجاري. وتأتي هذه القضية قبل أن تتم إثارة قضية أخرى من طرف محكمة القليعة غرب العاصمة، وتتم برمجتها الثلاثاء دون إبلاغ فريق الدفاع، حسب ما قال محامون وناشطون حقوقيين.

وجاءت المحاكمة المذكورة، في أجواء استثنائية تعيشها البلاد على خلفية

محاكمة مثيرة للجدل للمعارض كريم طابو تذكي الاحتقان في الشارع الجزائري

أدت التطورات في مسار الناشطين السياسيين المعارضين في الجزائر، وخاصة قضية رئيس حزب الاتحاد الديمقراطي الاجتماعي كريم طابو المثيرة للجدل، إلى حالة استنفار لدى الأوساط الحقوقية والحراك الشعبي، واللذين اعتبراً أن ما يتعرض له الرجل استفزاز للشعب رغم تعليق عمل السلطة القضائية والاحتجاجات السياسية تحت طائلة وباء كورونا.

قد أصيب بأعراض جلطة دماغية أسقطته أرضا أمام هيئة المحكمة، إذ أصيبت أطرافه وفمه باعوجاج مما اضطر المصالح المختصة إلى تحويله الفوري إلى المصحة.

وكتب المحامي والناشط الحقوقي عبدالغني باداي، في تدوينة له على حسابه في فيسبوك، "كريم طابو في خطر.. من يرغب في محاكمة طابو قسرا، لقد تعرض إلى ارتفاع حاد في ضغط الدم وسقط أرضا، بعدما أصيب باعوجاج في الأطراف والفم ونقل للعيادة، بعد محاولة إرغامه على المحاكمة".

وهذه الرواية أكدها المحامي والناشط الحقوقي طارق مراح، في تدوينة له بالقول "كريم طابو، يسقط أرضا بعد ارتفاع ضغط الدم، ويحول إلى العيادة بعد إرغامه على المحاكمة".

وأضاف أن "تعامل القضاء مع كريم طابو، بهذه الطريقة ومحاكمته دون إعلام دفاعه، وفي هذه الظروف العنصرية يعتبر سلوكا مشينا غير مبرر ومساسا بحق المتهم في المحاكمة العادلة، خاصة بعد رفض القاضي طلب تأجيل الجلسة إلى موعد لاحق، كما أن النائب العام رفض استقبال فريق الدفاع للاستفسار عن وضعه الصحي".

وكان يفترض إطلاق سراح طابو، اليوم الأربعاء، بعد استنفاد العقوبة الصادرة في حقه من طرف محكمة سيدي امحمد بالعاصمة، التي نظرت في قضية "التحريض على

أدت التطورات في مسار الناشطين السياسيين المعارضين في الجزائر، وخاصة قضية رئيس حزب الاتحاد الديمقراطي الاجتماعي كريم طابو المثيرة للجدل، إلى حالة استنفار لدى الأوساط الحقوقية والحراك الشعبي، واللذين اعتبراً أن ما يتعرض له الرجل استفزاز للشعب رغم تعليق عمل السلطة القضائية والاحتجاجات السياسية تحت طائلة وباء كورونا.

قد أصيب بأعراض جلطة دماغية أسقطته أرضا أمام هيئة المحكمة، إذ أصيبت أطرافه وفمه باعوجاج مما اضطر المصالح المختصة إلى تحويله الفوري إلى المصحة.

وكتب المحامي والناشط الحقوقي عبدالغني باداي، في تدوينة له على حسابه في فيسبوك، "كريم طابو في خطر.. من يرغب في محاكمة طابو قسرا، لقد تعرض إلى ارتفاع حاد في ضغط الدم وسقط أرضا، بعدما أصيب باعوجاج في الأطراف والفم ونقل للعيادة، بعد محاولة إرغامه على المحاكمة".

وأضاف أن "تعامل القضاء مع كريم طابو، بهذه الطريقة ومحاكمته دون إعلام دفاعه، وفي هذه الظروف العنصرية يعتبر سلوكا مشينا غير مبرر ومساسا بحق المتهم في المحاكمة العادلة، خاصة بعد رفض القاضي طلب تأجيل الجلسة إلى موعد لاحق، كما أن النائب العام رفض استقبال فريق الدفاع للاستفسار عن وضعه الصحي".

وكان يفترض إطلاق سراح طابو، اليوم الأربعاء، بعد استنفاد العقوبة الصادرة في حقه من طرف محكمة سيدي امحمد بالعاصمة، التي نظرت في قضية "التحريض على

أدت التطورات في مسار الناشطين السياسيين المعارضين في الجزائر، وخاصة قضية رئيس حزب الاتحاد الديمقراطي الاجتماعي كريم طابو المثيرة للجدل، إلى حالة استنفار لدى الأوساط الحقوقية والحراك الشعبي، واللذين اعتبراً أن ما يتعرض له الرجل استفزاز للشعب رغم تعليق عمل السلطة القضائية والاحتجاجات السياسية تحت طائلة وباء كورونا.

أدت التطورات في مسار الناشطين السياسيين المعارضين في الجزائر، وخاصة قضية رئيس حزب الاتحاد الديمقراطي الاجتماعي كريم طابو المثيرة للجدل، إلى حالة استنفار لدى الأوساط الحقوقية والحراك الشعبي، واللذين اعتبراً أن ما يتعرض له الرجل استفزاز للشعب رغم تعليق عمل السلطة القضائية والاحتجاجات السياسية تحت طائلة وباء كورونا.

أدت التطورات في مسار الناشطين السياسيين المعارضين في الجزائر، وخاصة قضية رئيس حزب الاتحاد الديمقراطي الاجتماعي كريم طابو المثيرة للجدل، إلى حالة استنفار لدى الأوساط الحقوقية والحراك الشعبي، واللذين اعتبراً أن ما يتعرض له الرجل استفزاز للشعب رغم تعليق عمل السلطة القضائية والاحتجاجات السياسية تحت طائلة وباء كورونا.

أدت التطورات في مسار الناشطين السياسيين المعارضين في الجزائر، وخاصة قضية رئيس حزب الاتحاد الديمقراطي الاجتماعي كريم طابو المثيرة للجدل، إلى حالة استنفار لدى الأوساط الحقوقية والحراك الشعبي، واللذين اعتبراً أن ما يتعرض له الرجل استفزاز للشعب رغم تعليق عمل السلطة القضائية والاحتجاجات السياسية تحت طائلة وباء كورونا.

أدت التطورات في مسار الناشطين السياسيين المعارضين في الجزائر، وخاصة قضية رئيس حزب الاتحاد الديمقراطي الاجتماعي كريم طابو المثيرة للجدل، إلى حالة استنفار لدى الأوساط الحقوقية والحراك الشعبي، واللذين اعتبراً أن ما يتعرض له الرجل استفزاز للشعب رغم تعليق عمل السلطة القضائية والاحتجاجات السياسية تحت طائلة وباء كورونا.